كيف تسعى المملكة المتحدة إلى تعزيز الأمن النووي بمساعدة الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية

بقلم مي فواز-هوبر

المشاركون يحضرون افتتاح بعثة متابعة الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في مقرِّ مكتب الرقابة النووية في بوتل، المملكة المتحدة، شباط/ فبراير ٢٠١٦.

(الصورة من: مكتب الرقابة النووية)

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قام فريق منبثق عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتألف من خبراء دوليين في مجال الأمن النووي ببعثة للخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية إلى المملكة المتحدة. وزار الفريق الموقع النووي المدني في سيلافيلد، وأيضاً بارو بورت، المستخدَم لنقل المواد النووية. وأوفَدت الوكالة بعثة متابعة في شباط/فبراير ٢٠١٦.

وتقدِّم بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية المشورة حول كيفية تحسين فعالية نظام الحماية المادية في دولة ما، إما وطنيًا أو على مستوى المرافق المختلفة. وتقوم البعثات بذلك من خلال مقارنة النظام المذكور بالصكوك القانونية الدولية والإرشادات وأفضل الممارسات ذات الصلة، لاسيما تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمنشورات الإرشادية ضمن سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة.

وهنا يقول روبن غرايمز، كبير المستشارين العلميين لدى وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث: "هذه البعثات قيِّمة من حيث تمكين المملكة المتحدة من الاستفادة من خبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء الأخرى في طائفة من التخصصات على نطاق الأمن النووي". "فقد حدَّدت مجالات الممارسات الأمنية الجيدة التي يمكن أن تتقاسمها المملكة المتحدة مع الآخرين".

وضمَّ فريق بعثة عام ٢٠١١ خبراء من سبع دول أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية – ألمانيا وسلوفينيا والسويد وفرنسا وكندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية - إلى جانب أمانة الوكالة. ويملك هؤلاء خبرات مكثفة في مجالات متنوعة من الأمن النووي، منها الممارسات التشريعية والرقابية، والحماية المادية، وأمن النقل، وثقافة الأمن، وحفظ الأمن وتخطيط الطوارئ. وأجروا استعراضًا على المستوى الوطني للإطار القانوني والرقابي، وأيضًا استعراضًا لتدابير وإجراءات الأمن المعمول بها لتنفيذ هذا الإطار في المرافق وخلال النقل.

وهنا يقول غرايمز: "أكدت البعثة أهمية الأمن النووي، بما في ذلك ثقافة الأمن، للصناعة النووية، وعززت النقاش بشأن هذه المسألة في أروقة الصناعة". وأضاف غرايمز قائلًا إن بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية تمثل "إحدى طُرق متعددة تُظهر من خلالها الحكومة البريطانية للجمهور التزامها إزاء الأمن النووي".

واستعرضت بعثة المتابعة الإجراءات المتخذة استجابة لتوصيات بعثة عام ٢٠١١ وقدَّمت المزيد من المشورة في هذا الشأن.

ويقول أرفيداس ستادالنيكاس، مسؤول أول الأمن النووي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية: "هدفت

الموقع النووي في سيلافيلد الذي زاره فريق الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية خلال بعثته في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ وخلال بعثة المتابعة في شباط/ فبراير ٢٠١٦.

(الصورة من: شركة سيلافيلد المحدودة، المملكة المتحدة)

بعثة المتابعة أيضًا إلى تقييم الحالة الراهنة لنظام الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية في المملكة المتحدة، وكذلك تنفيذه بمحطة القوى النووية في هيشام". وأضاف قائلًا إن البعثة سعت لتقديم المزيد من المشورة لتعزيز نظام الأمن النووي في المملكة المتحدة، وأيضًا لتحديد الممارسات الجيدة التي يمكن أن تستفيد منها الدول الأعضاء الأخرى.

وضمَّ فريق بعثة المتابعة خبراء من الإمارات العربية المتحدة وسويسرا وفرنسا وكندا وليتوانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويقول غرايمز: "أعربت المملكة المتحدة عن سعادتها البالغة باستقبال بعثتين للخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في ضوء الالتزامات التي قطعها المشاركون في تلك البعثات بشأن سرية المعلومات الحساسة". وأضاف قائلًا إن المملكة المتحدة ليس لديها نظام أمن قوي وفعال للصناعة النووية المدنية لديها؛ غير أنها تسعى لإدخال تحسينات متواصلة في هذا النظام. ويقول في هذا الصدد: "نحن نشجِّع بشدة الدول الأخرى على النظر في توجيه الدعوة لبعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية".

ويصادف هذا العام الاحتفال بالذكرى العشرين لانطلاقة هذه الخدمة. ومنذ إيفاد البعثة الأولى في عام ١٩٩٦ تساعد الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية الدول الأعضاء في تحديد طُرق تمتين حماية موادها ومرافقها النووية في وجه السحب دون إذن والتخريب. وخلال هذه الفترة أوفدت الوكالة ٧٥ بعثة من بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية إلى ٤٧ بلدًا وأيضاً لمختبرات الوكالة في زايبرسدورف، بمشاركة أكثر من ١٤٠ خبيرًا من حول العالم.

وتشمل الدول التي استضافت مؤخرًا بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية: ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا والسويد وكندا وماليزيا والنرويج ونيوزيلندا واليابان. فيما طلبت دول عدة أخرى استضافة بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية في عام ٢٠١٧، وتشمل أستراليا وألمانيا وتركيا وجامايكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصين وليتوانيا ومدغشقر وهنغاريا.

وهنا يقول ستادالنيكاس: "الزيادة الكبيرة في عدد طلبات استضافة بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية يُظهر التقدير الذي تحظى به هذه الخدمة الاستشارية الدولية المستقلة لقيمتها في تبادُل الآراء والمشورة بشأن الأمن النووي". ويتميز الاحتفال بالذكرى العشرين لانطلاقة الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية بإنجازات كبيرة تمثل حافزًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة تحسين هذه الخدمة بما يعزز الفائدة المتأتية منها بالنسبة للدول الأعضاء".

وأنشأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قاعدة بيانات تتضمن الممارسات الجيدة التي حُدِّدت خلال بعثات الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية وأتيحت بموافقة البلدان المستضيفة. وباستطاعة الدول الأعضاء الدخول إليها من خلال بوابة الوكالة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالأمن النووي.